

دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي
- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015-2020)-

The role of the the insurance surplus in increasing the demand for Takaful
insurance products

- A case study of the Salama insurance company (2015-2020) -

أمحمدي بوزينة رشيدة¹، فلاق صليحة²

¹ طالبة دكتوراه، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية،
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ، r.mhammedi95@univ-chlef.dz
² أستاذ تعليم عالي، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات
العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ، s.fellag@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023-02-06

تاريخ القبول: 2023-01-04

تاريخ الاستلام: 2022-11-18

ملخص:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، وذلك بدراسة حالة شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2015-2020، كونها الشركة الوحيدة التي تنشط في مجال التأمين التكافلي في الجزائر، حيث تم استخدام المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي والتحليلي من خلال تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع وتحليلها، وبعد إجراء الدراسة تبين لنا أن للفائض التأميني أهمية كبيرة في استقطاب المشتركين غير أنه في شركة سلامة لم يساهم بنسبة كبيرة في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، نتيجة تخصيص الجزء الأكبر من الفائض التأميني لحساب المساهمين، وهذا يستوجب إعادة النظر في آليات ونسب توزيع هذا الأخير وحسن استغلاله بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية و بالشكل الذي يكون حافزا إضافيا للإقبال على منتجات التأمين التكافلي.

كلمات مفتاحية: التأمين التكافلي، الفائض التأميني، المساهمين، المشتركين،

منتجات التأمين التكافلي.

تصنيف JEL: G22 ، L25.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the insurance surplus in increasing the demand for Takaful insurance products, by studying the case of Salama insurance company during the period 2015-2020, being the only company active in the field of Takaful insurance in Algeria, where it was used the deductive approach with its

descriptive and analytical methods by collecting and uploading data and informations related to the subject, and after conducting the study, it became clear to us that the insurance surplus is of great importance in attracting subscribers, but in the the Salama company did not contribute by a large percentage to the increase in the demand for Takaful insurance products. This requires reconsidering the mechanisms of distributing the latter and making good use of it in accordance of Islamic in a way that would be an additional incentive for the demande for Takaful insurance products.

Keywords: Takaful insurance; Insurance surplus; Shareholders; Subscribers; Takaful insurance products.

Jel Classification Codes: G22, L25.

المؤلف المرسل: أمحمدي بوزينة رشيدة، الإيميل: r.mhammedi95@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

يشهد قطاع التمويل الإسلامي بصفة عامة والتأمين التكافلي بصفة خاصة نموا وازدهارا في الآونة الأخيرة في الكثير من الدول الإسلامية والغربية على حد سواء، وذلك بسبب مساهمته في اقتصاد الدول، واعتباره كبديل شرعي للتأمين التجاري التقليدي، نظرا لما توفره شركات التأمين التكافلي من تغطيات تأمينية للأفراد والمؤسسات، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. حيث يعتبر الفائض التأميني الذي يعرف على أنه الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية الفترة المالية من أهم الفروقات التي تميز التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، ففي التأمين التكافلي يعد الفائض حقا من حقوق المشتركين عكس شركات التأمين التقليدية التجارية التي تعتبره ربحا وحقا من حقوق المساهمين، إلا أنه هناك عدة طرق وآليات متبعة في توزيعه وذلك حسب القوانين والنصوص التنظيمية الخاصة بكل بلد، هذا ما جعل الفائض التأميني عاملا مهما لاستقطاب أكبر عدد من المشتركين وبالتالي زيادة الاكتتاب والتوسع في الخدمات التأمينية مما يؤدي الى نمو وتطور التنافسية بين شركات التأمين التكافلي مقابل شركات التأمين التقليدية.

وفي الجزائر يعد قطاع التمويل الإسلامي عامة، ونشاط التأمين التكافلي على وجه الخصوص، القطاع الذي لم يأخذ حقه من الاهتمام بعد، فنجد وجود شركة واحدة ناشطة في هذا المجال المتمثلة في شركة سلامة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تأخر صدور المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي الى غاية 23 فيفري 2021، فنجد أن شركة سلامة كانت قبل صدور هذا المرسوم تحاول تطبيق مبادئ التأمين التكافلي على غرار توزيع الفائض التأميني الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة في زيادة حجم الاكتتاب وزيادة القدرات التنافسية لشركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي على مستوى شركة سلامة للتأمينات؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الفرضية التالية:

• الفائض التأميني له دور كبير في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي على مستوى شركة سلامة للتأمينات في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التحسيس بأهمية توزيع الفائض التأميني على المشتركين ودوره في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، خاصة وأن الفائض التأميني يعتبر من الفروق الجوهرية التي يتميز بها التأمين التكافلي الإسلامي عن التأمين التجاري التقليدي، بالتالي يعتبر نقطة إيجابية لصالح شركات التأمين التكافلي إن أحسنت استغلاله و توزيعه حسب ما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

• التعرف على التأمين التكافلي ومراحل تطوره بالإضافة إلى أهم الفروق بينه وبين التأمين التجاري؛

• إبراز ماهية الفائض التأميني والطرق و الآليات المتبعة في توزيعه في شركات التأمين التكافلي؛

• توضيح دور وأهمية الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي؛

المنهج المستخدم: لمعالجة إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي، من خلال وصف الظاهرة التي تضمنتها الدراسة، وتجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع وتحليلها، ومن ثم استخلاص النتائج المتحصل عليها و تفسيرها بما يخدم أغراض الدراسة.

الدراسات السابقة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل البحث، والتي نستعرض منها مايلي:

• **دراسة للباحثين Huda Yousif Khattab, Youssif El Faki, Salah al-Din Muhammad Abdulah Haseeb (2022) بعنوان:** The role of Insurance surplus distribution In the intensity of competition among insurance companies (A case study of the Iraqi insurance company from 2006 to 2020)، حيث عملا الباحثين من خلال هذه الدراسة على ايضاح عملية توزيع الفائض التأميني، وكذلك تبين الجهة المستحقة للفائض التأميني، والتعرف على مدى تأثير آليات توزيع الفائض التأميني على القدرة التنافسية لشركات التأمين، و توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن الفائض التأميني يمثل زيادة في التحصيل وليس ربحا، وهو حق من حقوق المشتركين وليس الشركة وعلى القائمين على شركات التأمين التكافلي التصرف في الفائض التأميني لصالح المشتركين وعدم أخذ أي جزء منه حتى يظل الفائض التأميني علامة بارزة تميز شركات التأمين الإسلامية عن نظيراتها من شركات التأمين التجارية.

• **دراسة للباحثين Ameur Oussama, Aid Lamine (2021) بعنوان:** The effect compensation on the insurance surplus and the profitability of Takaful insurance companies –A case study of the Islamic insurance company in Jordan, 2010-2019. حيث هدفا الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر التعويض على كل من الفائض التأميني وربحية شركات التأمين التكافلي من خلال إجراء مسح معياري على شركة التأمين الإسلامي في الأردن خلال الفترة 2010-2019. وتوصل الباحثين إلى وجود علاقة عكسية بين التعويض المدفوع و الفائض التأميني المتبقي في صندوق التكافل أي أنه كلما زادت قيمة التعويضات انخفضت قيمة الفائض التأميني، ووجود علاقة طردية بين قيمة التعويضات وربحية الشركة.

• **دراسة للباحثين أسامة عامر، زهير عماري (2017) بعنوان:** دور توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية المنتجات التأمينية التكافلية مقابل التقليدية –دراسة حالة سوق التأمين الأردني خلال الفترة 2008/2014، سعى الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه توزيع الفائض التأميني في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي التي تشهد منافسة مستمرة مع شركات التأمين التقليدية على مستوى سوق التأمين الأردني، وبعد إجراء الدراسة تبين عدم وجود تأثير قوي لتوزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية، وهذا قد يرجع لعدم وجود الموارد البشرية المتخصصة في تسويق التأمين التكافلي، التي تساعد في نشر وترسيخ الثقافة التأمينية التكافلية والآلية العملية لتطبيق هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بخاصية توزيع الفائض التأميني.

محاور الدراسة: لاختبار الفرضية وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

- **المحور الأول:** الإطار العام للتأمين التكافلي؛
- **المحور الثاني:** الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي و آليات توزيعه؛
- **المحور الثالث:** دراسة حالة شركة سلامة للفترة (2015-2020).

2. الإطار العام للتأمين التكافلي

استقر الأمر على حرمة التأمين التجاري بجميع أنواعه، وتم اقرار التأمين التكافلي بديلا مشروعا له خلال الدورة الأولى للمجمع الفقهي الإسلامي التي عقدت بمكة المكرمة سنة 1978م، و سنحاول من خلال هذا المحور إبراز مفهوم التأمين التكافلي ومختلف مراحل نشأته، بالإضافة إلى إيضاح مبادئه و أهم أوجه الاختلاف بينه و بين التأمين التجاري التقليدي.

1.2 تعريف التأمين التكافلي

تعددت تعاريف التأمين التكافلي نذكر منها:

• عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية التأمين التكافلي في المعيار رقم 26 على أنه: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها وذلك طبقاً للوائح والوثائق ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق (هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية - AAOIFI -، 2017، صفحة 685).

• كما عرفه مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنه: "اتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل الخسارة ناتجة من مخاطر معينة، وفي ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاماً بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية - IFSB -، 2009، صفحة 02).

• عرف التأمين التكافلي باعتباره "نظاماً بين مجموعة من الناس يعمل على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم، وبحيث يكون المقصود من هذا التعاون المؤازرة، وتعويض الضرر الذي ينزل ببعض الأفراد، فقصد التجارة والكسب الذاتي معدوم منهم في هذا التجمع" (براق، 2019، صفحة 46).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التأمين التكافلي هو: "اتفاق بين شركة التأمين التكافلي باعتبارها الطرف المؤمن وبين المشتركين (المؤمن له)، على قبوله عضواً في هيئة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم (الاشتراك) على سبيل التبرع به وبعودته لصالح حساب المشتركين، على أن يدفع له عند وقوع الخطر، كما يدفع له نسبة من الفائض في حالة تحققه طبقاً لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة".

2.2 مراحل نشأة وتطور التأمين التكافلي

مؤسس نظام التكافل والتعاون بين الأفراد منذ القدم في المجتمعات، في شكل نظام إنساني واجتماعي، لكن التأمين التكافلي كنظام اجتماعي، اقتصادي ومالي ظهر على شكله الحالي من خلال:

الجدول رقم 01: " مراحل نشأة وتطور التأمين التكافلي "

السنة	تطور التأمين التكافلي
1979	تم تقديم مفهوم التأمين الإسلامي المعروف باسم التكافل لأول مرة في السودان في عام 1979، حينما قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم "شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الامارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في امارة دبي.

1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست أول شركة تأمين تكافلي بها في نفس العام.
1985	في عام 1985 تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت اسم "الشركة الوطنية للتأمين التعاوني".
2004	عرف التأمين التكافلي طفرة حقيقية في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، وهذا ما أدى إلى النمو والازدهار في التمويل الإسلامي عامة وظهور شركات تأمين تكافلية جديدة في مختلف الدول: المملكة المتحدة، جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.
حتى سنة 2009	توالى تأسيس شركات التأمين التكافلي الإسلامي حتى بلغت 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشرة بعضها شركات إعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين موزعة في الوطن العربي ومناطق أخرى من العالم.
حتى سنة 2012	بلغت عدد شركات التأمين التكافلية في العالم 195 شركة، نجد أكبر عدد منها في دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغ عددها 77 شركة، تليها دول الشرق الأقصى 40 شركة و إفريقيا 32 شركة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- (الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، 2021، صفحة 06) و (مطاي، 2018، صفحة 463، 464)

وفي المغرب العربي ظهرت شركات جديدة في تونس والمغرب سنة 2015. ويعتبر ظهور التأمين التكافلي في الجزائر حديثا نتيجة لتفرع إحدى الشركات الخليجية (اياك) السعودية الرائدة في مجال التأمين التكافلي ممثلة بشركة سلامة للتأمينات التي تأسست سنة 2006 وهي الشركة الوحيدة التي تمارس التأمين التكافلي في الجزائر (الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، 2021، صفحة 06)، بالإضافة الى شركة العامة للتأمين المغاربي GAM التي فتحت نافذة للتأمين التكافلي مع بداية سنة 2022، وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر ستوسع قاعدة التأمين التكافلي في الجزائر حتما.

3.2 أهم الفروق بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التجاري

رغم أن التأمين التكافلي يشترك مع التأمين التجاري التقليدي في كون محل العقد هو "الأمان"، فطالب التأمين فيهما طالب للأمان وتجنب الأخطار، إلا أن التأمين التكافلي يختلف عن التأمين التجاري من عدة زوايا موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: "أوجه المقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري"

أوجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
طبيعة العقد	طبيعة العقد الذي يبرم بين شركة	طبيعة العقد الذي يبرم بين شركة

دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي
- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015- 2020)-

التأمين والمؤمن له هي عقد معاوضة قائم على احتمال وقوع الخطر.	التأمين والمؤمن له هي عقد معاوضة قائم على احتمال وقوع الخطر.	
مجموع المشتركين في صندوق التكافل والجهة الإدارية.	الشركة وحملة الوثائق.	أطراف العلاقة
التعاون على تخفيف الضرر بين المشتركين، والغاية الربحية في التأمين التكافلي تكون مقصودة تبعا لا أصالة.	يستهدف تحقيق أعظم ربح ممكن على حساب المؤمنين لهم.	الهدف
وهي التي تدير التأمين، من حيث ادارة التغطية وأعمال التأمين واستثمار أموال الصندوق مقابل أجر.	الشركة هي المؤمنة، وتمتلك أقساط التأمين ولها أرباحا والفائض مقابل التزامها بالتعويض.	الشركة المديرة
تخضع لرقابة الشرعية.	لا تخضع للرقابة الشرعية .	الرقابة الشرعية
تمتلك الشركة حسابين منفصلين؛ حساب خاص بالمشتركين توضع فيه اشتركاتهم وعوائد الاستثمار وحساب خاص بأموال المساهمين.	تمتلك الشركة حسابا واحدا لجميع أموالها وهو المسؤول عن التزاماتها.	الحسابات
يبقى ملكا لحساب الصندوق، وهو الفائض الذي تقرر لوائح الصندوق كيفية التصرف فيه.	الأقساط تصبح ملكا للشركة بالعقد والقبض، فهو يعتبر ايرادا وربحا.	الفائض التأميني
قابلية الاشتراك للتغيير؛ فقيمة الاشتراك تكون عرضة للتعديل بالزيادة في حالة حدوث عجز في الصندوق، وقد يكون التغيير بتخفيض قيمة الاشتراك في حالة وجود فائض في الصندوق.	قيمة القسط في شركات التأمين التجارية تكون محددة في بداية ابرام العقد أي أنها تكون ثابتة ومعلومة للمؤمن له منذ لحظة ابرام العقد.	قيمة القسط/ الاشتراك

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- (تواتي بن علي، 2018، صفحة 167) و(عامر، 2013-2014، صفحة 16)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن هناك عدة أوجه اختلاف تميز نظام التأمين التكافلي عن نظام التأمين التجاري غير أن الفائض التأميني والذي يشير إلى الفرق بين التعويضات وأقساط التأمين في نهاية الفترة المالية، يعتبر من بين أهم الأسس النظرية والتطبيقية المعتمدة في التفرقة بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التجاري.

3. الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي وآليات توزيعه

يعتبر الفائض التأميني من أهم الأسس التي تميز نظام التأمين التكافلي عن نظام التأمين التجاري، و لهذا سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بالفائض التأميني، إيضاح الفرق بينه وبين ربح التأمين التجاري، إبراز أنواعه العوامل المحددة له وأخيرا إيضاح آليات ونسب توزيعه في بعض الدول.

1.3 تعريف الفائض التأميني

لقد تعددت تعاريف الفائض التأميني ومن هذه التعاريف نذكر مايلي:

• **الفائض التأميني هو:** "الرصيد المتبقي في حساب المشتركين (حملة الوثائق) من مجموع الأقساط التي قدموها واستثماراتها وعوائد إعادة التأمين بعد تسديد المطالبات ورصد الإحتياجات الفنية وتغطية جميع المصاريف والنفقات" (Youssif Khattab, El Faki, & Muhammad Abdullah Hasseb, 2022, p. 132).

• **الفائض التأميني هو:** " المال المتبقي في حساب المؤمن لهم من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون، في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة، مضافا إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم، وعوائد عمليات إعادة التأمين، مخصوصا منها: التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم والإحتياجات الفنية، وكذلك مصاريف إعادة التأمين، والأجرة المعلومة للشركة كمدير صندوق التأمين التكافلي، وبعبارة أخرى هو الزيادة في الاشتراكات وأرباحها على التعويضات و المصروفات (فلاق، 2015-2014، صفحة 118، 119).

• **الفائض التأميني هو:** " ما يبقى من إجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال الفترة المالية بعد دفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية، ودفع مبالغ إعادة التأمين، واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغيرات في المخصصات الفنية" (Ameur & Aid, 2021, p. 777).

ومنه يمكننا القول أن الفائض التأميني هو: "الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية الفترة المالية".

2.3 الفرق بين فائض التأمين التكافلي و ربح التأمين التجاري

يعتبر الفائض التأميني من الفروق الجوهرية التي تميز شركات التأمين التكافلي الإسلامي عن شركات التأمين التجارية التقليدية، وسنتطرق في الجدول التالي الى إبراز أهم الفروق بين الفائض في شركات التأمين التكافلية وبين الربح في شركات التأمين التجارية التقليدية:

الجدول رقم 03: "أوجه الاختلاف بين الفائض التأميني التكافلي و ربح التأمين التجاري"

المعنى	فائض التأمين التكافلي	ربح التأمين التجاري
	ما فاض من الاشتراكات وأرباحها بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ إعادة التأمين وتجنيب الإحتياجات والمخصصات.	الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقليبه بالتجارة والاستثمار.

حقيقته	تبع لا قصد، فليس مقصودا أصالة، إذ أن التأمين التكافلي قائم على عقد التبرع المنظم الملزم.	مقصود أصالة ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين إذ أن التأمين قائم على عقد المعاوضة القانوني الفردي المالي.
الهدف منه	التعاون في تفتيت الخطر والتكافل في تحمل الضرر وتعويضه والتبرع به ابتداء، إذ أن حكمه حكم أصله.	المعاوضة ومصالحة المساهمين أي شركة التأمين فقط.
الملكية	من حق حملة الوثائق وحدهم ومملوك لهيئة المشتركين	من حق المساهمين وحدهم ومملوك لشركة التأمين.
التوزيع	وفقا لما يقرره نظام الشركة ومجلس الادارة وبما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.	حسبما يقتضيه القانون ومصالحه المساهمين في شركة التأمين.

المصدر: (عامر، 2013-2014، صفحة 80)

3.3 أنواع الفائض التأميني

يصنف الفائض التأميني إلى الفائض التأميني الإجمالي والفائض التأميني الصافي، حيث يعرف الفائض التأميني الإجمالي بأنه: "هو ما يبقى من الأقساط بعد خصم كل من المطالبات المسددة والمصاريف الإدارية والتسويقية والمخصصات الفنية المختلفة، ولا يحق للمشاركين المطالبة به وهذا يرجع إلى كونه غير ناتج عن الأنشطة والعمليات الاستثمارية التي قامت بها إدارة الشركة في استثمار الإشتراكات" (فرحان محمد و السهلاوي، 2017، صفحة 11).

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

إجمالي الفائض التأميني = الإشتراكات - [التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والإحتياطات الفنية والقانونية]

وأما الفائض التأميني الصافي، فقد عرف بأنه: "ما يتبقى من أقساط التأمين بعد خصم التعويضات والنفقات، ثم زيادة عوائد استثمار أقساط التأمين بعد خصم حصة المساهمين في الشركة من هذه الأرباح"، (فرحان محمد و السهلاوي، 2017، صفحة 11)، ويمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

صافي الفائض التأميني = [إجمالي الفائض التأميني + عوائد الاستثمار]

هذا مع العلم أن معظم الباحثين في التأمين الإسلامي يطلقون مصطلح الفائض التأميني في بحوثهم ودراساتهم على الفائض الصافي، باعتباره يمثل الحالة النهائية التي يؤول إليها الفائض من أقساط التأمين.

4.3 العوامل المحددة للفائض التأميني

هناك عدة عوامل تؤثر على تكوين الفائض التأميني أهمها (قندوز و الشنطي، 2014،

صفحة 15):

- عدد المشتركين وحجم أقساط التأمين؛

- التعويضات المدفوعة للمتضررين المؤمن لهم؛
- المنافسة في قطاع التأمين؛
- خبرة ونشاط الشركة في مجال التسويق واستقطاب المزيد من العملاء؛
- إعادة التأمين، إذ كلما كان تقدير الشركة لحجم وتكلفة إعادة التأمين دقيقا كلما ساهم ذلك في تقليل المصروفات المتمثلة في الأقساط المدفوعة لشركات التأمين من جهة، وزيادة الإيرادات من خلال تحمل شركات إعادة التأمين لجزء من التعويضات عن الشركة؛
- مقدار الإحتياطات الفنية والمخصصات؛
- سلوك المجتمع وبشكل خاص حملة الوثائق ومدى التزامهم وتحملهم للمسؤولية.

5.3 نسب وآليات توزيع الفائض التأميني لدى بعض الدول

تختلف معظم الدول في الجانب التنظيمي والتطبيقي في توزيع الفائض التأميني، إذ تخصص أغلبها أكبر حصة من الفائض للمساهمين على غرار الشركة الأولى للتأمين في المملكة العربية السعودية والتي تصل إلى 90% كأجرة للمساهمين تحفيزا لقيامهم بمختلف العمليات التأمينية، بينما تعود النسب الأقل للمشاركين، إذ تصل أحيانا إلى 10% رغم الإعلان الرسمي للدولة في انتهاج مبادئ التأمين التكافلي، كما أن بعض شركات التأمين التكافلي لا تعلن عن الطريقة المتبعة لتوزيع الفائض التأميني وفي كثير من الأحيان يحول كل الفائض إلى احتياطات. والأصح أن تكون أجرة الشركة معلومة ومحددة في بداية العقد، والفائض التأميني يخصص بكامله للمشاركين (حملة الوثائق) وهو واقع تنظيمي وتطبيقي مخالف للمعايير التي نصت عليها الهيئات الشرعية والمؤتمرات العلمية، وهذا خلل في التطبيق العملي وليس في نظام التأمين التكافلي القائم على تحقيق العدالة بين المساهمين (حملة الأسهم) والمشاركين (حملة الوثائق) (مخولف و حساني، 2021، صفحة 243، 244).

وفي الجزائر فلقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 28 فيفري 2021 آليات توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي المتمثلة في (المرسوم التنفيذي رقم 21-81، 2021، صفحة 09، 10):

- يشمل التوزيع مجموع المشاركين دون تمييز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛
- يقتصر التوزيع على المشاركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية؛
- يتم التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشارك بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المالية المعنية، وإذا كان مبلغ التعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد، لا يستفيد المشارك من أي دفع.

غير أنه لم يلزم الشركات بتوزيع نسبة معينة محددة في المرسوم مثلما فعلت على سبيل المثال الأردن التي نصت على تخصيص نسبة 50% للمساهمين و 50% للمشاركين. بل تركت المجال مفتوح للشركات وكل شركة تنص على النسب في قانونها الداخلي وهذا من شأنه مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية وتخصيص أكبر حصة من الفائض للمساهمين.

6.3 أهمية توزيع الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي

إن تطبيق التأمين التكافلي بما فيه من مبادئ إسلامية، تعاونية؛ كتوزيع الفائض التأميني على المشتركين الذين دفعوا الأقساط يحقق عدة فوائد نذكر منها (شبير و عثمان، 2012، صفحة 385، 386):

- العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المشتركين يقوي المركز المالي لصندوق حملة الوثائق بتجنب الاحتياطات منه: وهذا مما يؤدي الى زيادة ثقة الناس بالتأمين التكافلي، كما أنه يعمل على زيادة الإقبال عليه، فبالرغم من أن سوق التأمين التجاري في الدول العربية والإسلامية متشعبة، إلا أن التأمين الإسلامي يجد طلابا به؛
- العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المشتركين يساهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات (الأقساط) المقدمة من المشتركين: فهم يدفعون الأقساط عند انعقاد العقد، وفي نهاية السنة المالية، وظهور الفائض التأميني يرجع اليهم جزء مما دفعوا؛
- العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المشتركين يمنع الصفة الاحتكارية للتأمين المعاصر: فالتأمين التجاري يتصف بالاحتكار، حيث تسيطر على قطاع التأمين فئة خاصة من خلال شركات التأمين، تتخذ من التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المؤمنين لهم، ففرض شروطا تعسفية، وتأخذ أقساطا مبالغاً فيها، وتقوم باستغلال واستثمار تلك الأقساط بأسلوب احتكاري، يهدف لتحقيق مصالح خاصة لأصحاب شركات التأمين، فهي تأخذ الكثير، ولا تعطي إلا القليل، أما العمل بمبدأ الفائض التأميني في التأمين التكافلي الإسلامي فيمنع الاحتكار عنه، لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس، مع بقاء خدمة التأمين في حدود كلفته.

4. دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015- 2020)

يتكون سوق التأمين في الجزائر من 23 شركة، و تعتبر شركة سلامة للتأمينات الشركة الوحيدة على مستوى الجزائر التي تنشط في مجال التأمين التكافلي، وهي تعمل على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في قانونها الداخلي للشركة، وبالتالي هي تعمل على مراعاة المعايير الإسلامية منذ تأسيسها رغم تأخر صدور المرسوم التنفيذي الذي يحدد كيفية تنظيم وممارسة التأمين التكافلي إلى غاية 23 فيفري 2021.

1.4 التعريف بشركة سلامة للتأمينات

شركة سلامة للتأمينات هي أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، حيث تضم 6 شركات تكافل وشركة إعادة تكافل، لقد تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، مكان الشركة السعودية "البركة والأمان" للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد، لتصبح بعدها سلامة للتأمينات الجزائر بعد أن باعت "مجموعة البركة" كل نشاطات التأمين لمجموعة "السلامة للتأمينات الجزائر"، انضمامها لمجموعة سلامة برأسمال يقدر ب 2 مليار دج كحد أدنى لشركات التأمين العاملة في الجزائر و بمجموع استثمارات مالية تفوق 2,6 مليار دج، حيث انطلقت في بادئ الأمر في التأمين على مخاطر الخواص والمساكن والسيارات، وبمجموع

استثمارات مالية تفوق 2,6 مليار دج وهي تقوم بجميع عمليات التأمين المختلفة (عبد الحق، عياضات، و شيباني، 2020، صفحة 167).

2.4 منتجات التأمين التكافلي لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

لتغطية مختلف الأخطار التي قد تصيب الأفراد والمنشآت تقوم الشركة بإصدار وثائق تأمين مختلفة تختلف باختلاف الخدمة التي تقدمها وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

• **المنتجات العامة للشركة:** يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي (بن الزاوي و بن عمارة، 2020، صفحة 196): التأمين على السيارات، التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة، التأمين الشامل على الممتلكات؛ نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات، تأمين الحوادث الشخصية؛ تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم والعجز الجزئي الناتج عن حادث، تأمين تعويضات العمال؛ ان تشريع تعويضات العمال يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء العمل، تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات، تأمين المسؤولية المدنية العامة والتلف والضرر الناجم عن اهمال وتقصير في أداء العمال، تأمين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل اتجاه العميل عن ضرر الإهمال.

• **منتجات التكافل في شركة سلامة:** تسمح للأفراد للاستفادة من تراكم رأس المال أو المعاش التعاقدية في حالة وقوع أحداث أمنية، قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخلهم، وتطلق شركة سلامة في الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الاسلامية والمعروفة باسم التكافل وتتمثل في (حرز الله، 2021، الصفحات 741-742):

- التأمين التكافلي وتراكم رأس مال يتضمن توفير ودفع رأس المال معد لوقت التقاعد.
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية، في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنويون (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسة جديدة مخصصة لأرباب الأسر.
- التأمين التكافلي والائتمان يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

3.4 كيفية حساب الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات وآليات توزيعه

1.3.4 **كيفية حساب الفائض التأميني:** يتم حساب الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات في الجزائر إجمالاً أي على مستوى محفظة تضم كل المخاطر، وهذا من أجل أن تغطي المحافظ ذات الفائض الأكبر المحافظ التي حققت عجزاً خلال سنة الاستغلال، ويتم اعتبار نتيجة الاستغلال هي الفائض التأميني في نهاية السنة، من أجل التقيد بالأنظمة المسطرة من طرف المشرع فقد نظم التأمينات وممارستها عن طريق الأمر 07-95 الصادر ب 8 مارس 1995 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، والذي تم تعديله بالقانون 06-04 الممضي في 20 فيفري 2006 وحدد أنواع شركات التأمين في الجزائر، وهي إما شركات

تعاضدية أو شركات ذات أسهم، وحدد الجانب المالي لكل منهما، وكون شركة "سلامة للتأمينات الجزائر" شركة ذات أسهم فإنها تخضع في جانبها المالي للقانون الخاص بشركات التأمين ذات الأسهم وبالتالي لا يحق لها اعتبار الفرق بين ما تم جمعه من أقساط وما تم دفعه من تعويضات فائضا تأمينيا بالمفهوم التي تأخذ به شركات التأمين التكافلي، لا من حيث طريقة حسابه ولا من حيث طريقة استغلاله (بغداوي و بوكرشاوي، 2022، صفحة 13)، ورغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، غير أنه لا يوجد بعد نظام محاسبي خاص بالتأمين التكافلي في الجزائر فمازالت الشركة تعتمد في حساب عملياتها على النظام المحاسبي الخاص بالشركات التجارية التقليدية.

2.3.4 آليات توزيع الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات: تمتلك شركة سلامة للتأمينات صندوقين؛ صندوق خاص بالمساهمين وصندوق خاص بالمشاركين و يتم توزيع الفائض التأميني الخاص بالمشاركين في شركة سلامة للتأمينات عن طريق ثلاث آليات متمثلة في (المدير العام لشركة سلامة للتأمينات، بن عربية، 2022):

• تغطية أي عجز محقق خلال السنوات الماضية، فعند حدوث عجز في صندوق المشتركين خلال الفترة المالية ويصعب على الشركة الوفاء بالتزاماتها من تعويضات ومصاريح تلجأ إلى القرض الحسن؛ وهو عبارة عن قرض من دون فوائد من صندوق المساهمين على أن يرد القرض عند حدوث فائض تأميني في السنوات الموالية؛

• تخفيض قيمة الأقساط؛

• إرجاع نسبة معينة من مجموع الأقساط في نهاية الفترة المالية إلى المشترك؛

• الاحتفاظ بالفائض التأميني لتقوية المركز المالي للشركة.

غير أن شركة سلامة لا تعمل وفق نسب محددة ومعينة في تطبيق هاته الآليات، فكل القرارات التي تخص الفائض التأميني فيها خاضعة لرأي الجمعية العامة ومجلس الإدارة الخاص بالشركة، فهما من يقران آليات ونسب التوزيع في نهاية كل فترة مالية بما يخدم الشركة ويخدم مبادئ التأمين التكافلي، فمثلا: آلية إرجاع نسبة معينة من مجموع الأقساط في نهاية الفترة المالية إلى المشترك لا تطبق على جل المشتركين، بل تطبق فقط على المؤسسات المشتركة والتي لها نسبة كبيرة من الأقساط، مثل: بنك السلام، ومؤسسة المشروبات رامي، و نسبة الاسترداد تكون محددة في اتفاقية عند إبرام عقد التأمين التكافلي.

4.4 آليات استثمار الفائض التأميني الإجمالي في شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

يفرض القانون الجزائري على كافة الشركات التأمينية المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية، وهو أمر يتنافى مع التعاملات اللاربوية المحددة في الشركة غير أن شركة سلامة استطاعت أن تتكيف مع الوضع عن طريق إدراج الأسهم ضمن بنك البركة الإسلامي تجنباً للتعاملات المالية المبنية على الربا.

إضافة إلى ذلك فإن مجلس الإدارة قام باستحداث رصيد خاص يشمل كافة الفوائد التي تجنيها الشركة من المعاملات الربوية بغرض فصلها عن رأس المال السنوي، تحت إشراف هيئة

الرقابة الشرعية التي تخضع لها، وعلى هذا الأساس فإن شركة سلامة استطاعت التكيف مع الوضع عن طريق ابتكار حلول تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتبع شركة سلامة للتأمينات الجزائر النموذج المختلط، فعند استثمارها للأموال تستخدم نموذج المضاربة، أما عند اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بنشاطات التأمين، فهي تستعمل نموذج الوكالة، وتستثمر الشركة كغيرها من شركات التأمين؛ الفائض التأميني، وهذا من أجل رفع قيمته، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الاشتراكات الواجبة الدفع إن قررت الشركة الاحتفاظ به، وأيضاً تعظيم الحصاص عند توزيعه في حالة إذا ما قررت الشركة توزيعه، وتستثمر الشركة أموالها حسب ما ينص عليه القانون أي 50%، فتستثمره حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما تمليه عليها هيئة الرقابة الشرعية، أي في المجالات المباحة شرعاً، حتى أن الفائض المكون تم الحصول عليه بطريقة شرعية فلا يمكن للشركة أن تؤمن مشاريع محرمة شرعاً أو شركات تزاوّل نشاطاً محرماً كذلك، وتقوم بالاستثمار خاصة في بنك البركة، بنك السلام، ومجموعة البركة المصرفية ABG، وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية (أوموسي و فروخي، 2015، صفحة 73).

5.4 تطور الإنتاج الإجمالي والحصة السوقية لشركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2015 - 2020)
الجدول التالي يوضح الإنتاج الإجمالي لشركة سلامة بالإضافة إلى حصتها السوقية خلال الفترة (2015 - 2020):

الجدول رقم 04: "تطور الإنتاج الإجمالي والحصة السوقية لشركة سلامة للتأمينات"

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج الإجمالي (مليون دج)	4707	5019	4787	5158	5377	4558
الحصة السوقية	4%	4%	4%	4%	4%	3%

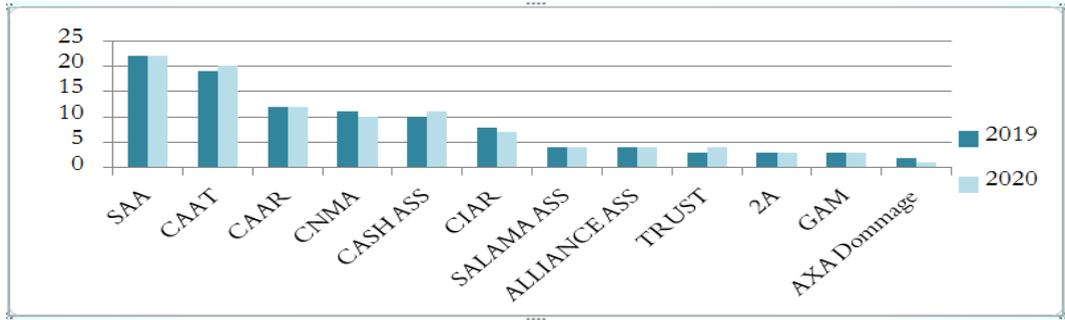
Source : (Direction General du Tresor; Direction des assurances, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p. 08)

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة سلامة خلال الفترة (2015-2016) حافظت على حصتها السوقية، حيث ساهمت ب 4 % من إجمالي إنتاج سوق التأمين الجزائري، وحققت أكبر قيمة سنة 2019 بإنتاج إجمالي مقدر 5377 مليون دج، وهذا نتيجة عرض منتجات جديدة من طرف الشركة، وزيادة الوعي لدى المواطنين بمدى أهمية التأمين التكافلي، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الشركة لاستمرار إرثها وتطويرها. كما نلاحظ أن الإنتاج الإجمالي للشركة بدأ يتراجع ابتداء من سنة 2019 ونتج عن ذلك انخفاض الحصة السوقية للشركة حيث أصبحت تمثل 3% من الإنتاج الإجمالي للسوق، وهذا راجع إلى أزمة كوفيد 19 التي مست العالم على غرار الجزائر.

ولتوضيح مكانة شركة سلامة مقارنة بالشركات الأخرى، اعتمدنا على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01: "تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر لسنتي 2019-2020"

دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي
- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015- 2020)-



Source : (Direction General du Tresor; Direction des Assurances, 2019, 2020, p. 09)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن شركة سلامة تحتل المرتبة السابعة مقارنة بباقي الشركات، ونلاحظ أن الشركات التي تستحوذ على المراتب الأولى هي شركات عمومية وهذا نتيجة تمويلها من الدولة، وحسن ظروف تسييرها بفضل جهود الدولة المبذولة. أما إذا قارناها بالشركات الخاصة فنلاحظ أنها تحتل المرتبة الثانية بعد شركة CIAR، وهذا يعتبر بحد ذاته نجاح للشركة.

6.4 تطور استثمارات شركة سلامة للتأمينات وعوائدها في الجزائر

الجدول التالي يوضح حجم استثمارات شركة سلامة وعوائدها خلال الفترة (2015-2020):

الجدول رقم 05: "حجم استثمارات شركة سلامة وعوائدها خلال الفترة (2015-2020)"

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم استثمار شركة سلامة (مليون دج)	3805	4330	5215	5790	6219	7131
عوائد الإستثمار (مليون دج)	95	168	214	359	265	319

Source : (Direction General du Tresor; Direction des assurances, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم استثمارات شركة سلامة كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2015-2020)، وذلك بفضل إدارتها الواعية وحسن استغلال مواردها، حيث بلغت قيمة 3805 مليون دج سنة 2015 لتصل إلى 7131 مليون دج سنة 2020، بالرغم من الظروف الإستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي خلال سنة 2020، بالمقابل نجد أنها حققت عوائد استثمار لا بأس بها خلال نفس الفترة، حيث بلغت قيمة العوائد 319 مليون دج سنة 2020 أي زيادة بنسبة 19% مقارنة بسنة 2019، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في حجم الاستثمارات من ناحية وحسن التسيير للأصول الاستثمارية من ناحية أخرى بالحصول على أفضل معدلات عائد من البنوك الإسلامية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في قيمة الفائض التأميني الذي يعتبر حق من حقوق المشتركين،

دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي
- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015-2020)-

وحسن التصرف فيه بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية حتما يؤدي إلى زيادة الإقبال على منتجات التأمين التكافلي.

7.4 دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات وبالنظر لأهمية توزيع الفائض في استقطاب أكبر عدد من المشتركين سنحاول من خلال هذا الجدول المقارنة بين الفائض التأميني و حجم الإنتاج الذي يعبر عن الطلب على منتجات شركة سلامة لمعرفة مدى مساهمة الفائض التأميني في زيادة حجم الإنتاج في شركة سلامة للتأمينات:

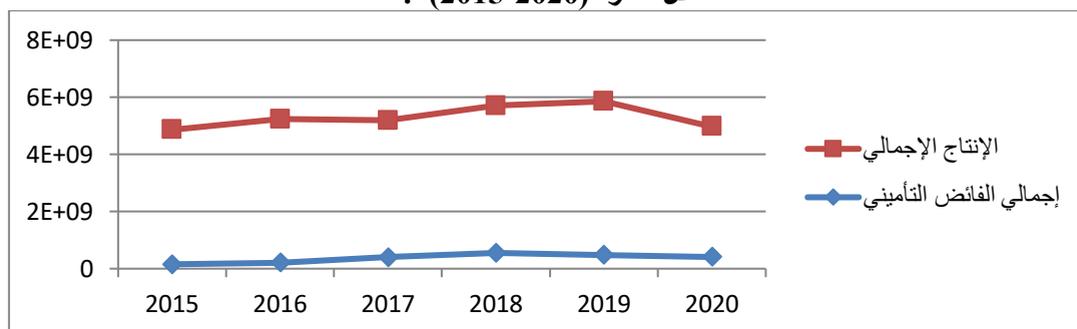
الجدول رقم 06: "تطور الإنتاج مقارنة بالفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)"

السنوات	إجمالي الفائض التأميني (دينار جزائري)	الإنتاج الإجمالي (دينار جزائري)	نسبة التغير في الإنتاج
2015	154 274 593	4707 000 000	5 %
2016	210 524 593	5019 000 000	7 %
2017	403 341 876	4787 000 000	5- %
2018	551 297 083	5158 000 000	8 %
2019	480 875 577	5377 000 000	4% %
2020	413 000 000	4558 000 000	15- %

Source: (Salama insurance company, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

وللتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: "تطور الإنتاج مقارنة بالفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)".



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن الفائض التأميني في شركة سلامة كان في تضاعف مستمر خلال الفترة (2015-2018)، حيث قدر في سنة 2015 بقيمة

593 274 154 دج ليبلغ ذروته سنة 2018 ويصل إلى 551 297 083 دج، وهذه الزيادة ناتجة عن دور الشركة في ضغط المصروفات و تحديد مبالغ الاشتراكات عند الحد الأعلى إضافة إلى استثمار أموال الصندوق في قنوات ذات عائد، كما نلاحظ أن الفائض التأميني انخفض في سنتي 2019 و 2020، ويعود هذا الانخفاض الذي مس كل المؤشرات إلى وباء كوفيد 19 كما ذكرنا سابقا.

بالمقابل نلاحظ أن نسبة التغير في الإنتاج لم تتجاوز 8 % خلال الفترة (2015-2018) وهي نسبة ضئيلة جدا، كما نلاحظ أنه في سنة 2017 تراجع حجم الإنتاج بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2016، والشركة طوال الفترة (2015-2020) حققت نتائج إيجابية، أي أنها حققت فائض ولم تحقق عجزا، وهذا يعني أن الفائض التأميني في شركة سلامة لم يساهم بشكل كبير في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي الخاصة بالشركة وهذا ناتج عن عدم توزيع الفائض التأميني بالشكل المطلوب والذي يرضي المشتركين أي تخصيص الجزء الكبير من الفائض لحساب المشتركين، وهذا يقود الشركة إلى إعادة النظر في آليات ونسب توزيع الفائض التأميني حسب ما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وحتى تكون هناك ثقة بين المشتركين والشركة مما يؤدي إلى استقطاب أكبر عدد من المشتركين، وتعظيم الربح للمساهمين وسيكون حتما تحفيزا لهم لبذل مجهود أكبر مما يؤدي إلى حسن تسيير الشركة و ضمان بقائها ولما لا استحوادها على أكبر حصة في السوق.

5. خاتمة:

تتمتع شركات التأمين التكافلي بمجموع من المزايا التنافسية المستمدة من مبادئها وأسسها، على غرار توزيع الفائض التأميني حسب الطرق والآليات التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة، وهذا ما يضاعف حجم استقطاب العملاء ويزيد من القدرات التنافسية للشركة، فالمنافسة مشروعة لا مانع منها في صناعة التأمين التكافلي بل هي مطلوبة من أجل نمو واستقرار الشركة.

وفي الجزائر لا تزال هناك شركة وحيدة مختصة في مجال التأمين التكافلي المتمثلة في شركة سلامة للتأمينات، وشهد مجموع أعمالها تطورا خلال السنوات السابقة، غير أنه لا يوجد نسبة محددة لتوزيع الفائض التأميني مصرح بها من قبل الشركة، فقرار تحديد نسب توزيع الفائض يعود إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة الخاصة بها في نهاية كل فترة، وهذا راجع لتأخر إصدار قانون خاص بكيفيات تنظيم وممارسة التأمين التكافلي في الجزائر إلى غاية سنة 2021، ورغم صدور القانون إلا أنه لم يصرح بنسب توزيع الفائض على المشتركين بل اكتفى بآليات توزيعه فقط.

من خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة من النتائج المتوصل إليها والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر الفائض التأميني والذي يشير إلى الفرق بين الإيرادات والمصروفات في نهاية الفترة المالية، من بين أهم الأسس النظرية والتطبيقية المعتمدة في التفرقة بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التجاري؛
- الفائض التأميني عامل مهم لاستقطاب العملاء وزيادة القدرات التنافسية مقابل شركات التأمين التجارية، لذا وجب التركيز عليه لنجاح شركات التأمين التكافلي؛

- هناك عدة طرق وآليات تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني؛
- تختلف نسب توزيع الفائض التأميني من بلد إلى آخر حسب القوانين الخاصة بممارسة وتنظيم التأمين التكافلي لكل بلد؛
- لم يبين المشرع الجزائري النسب اللازمة لتوزيع الفائض التأميني في المرسوم التنفيذي رقم 21-81، بل اكتفى بتوضيح آليات التوزيع الواجب على شركات التأمين التكافلي اتباعها؛
- في شركة سلامة للتأمينات لم يساهم الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي بنسبة كبيرة وهذا يرجع إلى عدم توزيعه بالشكل الصحيح حسب ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية وتخصيص الجزء الأكبر منه للمساهمين (نفي فرضية الدراسة).
- بناءً على نتائج الدراسة نوصي بما يلي:**
- وجوب تدعيم وتشجيع الدولة لشركات التأمين التكافلي ومنح امتيازات للشركات الجديدة؛
- ضرورة تخفيض أو إلغاء نسبة 50 بالمئة المحددة للإستثمار في سندات الخزينة، حتى يتسنى لشركات التأمين التكافلي تعظيم حجم الفائض بالمستوى الذي يسمح لها بتحقيق نتائج إيجابية؛
- العمل على إتمام الإطار القانوني المحدد لكيفيات ممارسة وتنظيم التأمين التكافلي في الجزائر بتحديد نسب توزيع الفائض التأميني، وتخصيص الجزء الأكبر منه لحساب المشتركين حسب ما يوافق مبادئ التأمين التكافلي؛
- وجوب تصريح شركات التأمين التكافلي في تقاريرها السنوية بنسب توزيع الفائض التأميني على المشتركين والمساهمين، لزيادة الثقة بين الشركة وعملائها.

- بالإضافة إلى توزيع الفائض لاستقطاب عدد كبير من المشتركين وزيادة الحصص السوقية وجب وضع استراتيجية تسويقية لنشر ثقافة التأمين التكافلي في الجزائر وإبراز أهميته مقارنة بالتأمين التجاري.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- أحمد محمد فرحان محمد، و خالد عبد العزيز السهلاوي. (2017). استخدام أسلوب التحليل لعاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية. (جامعة الشلف، المحرر) مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03 (العدد 02).
- أسامة عامر. (2014-2013). أثر إليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي (رسالة ماجستير). 16. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 1.
- إشراق بن الزاوي، و نوال بن عمارة. (2020). متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي - دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة (2016-2013)،. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1).
- الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين. (ديسمبر، 2021). أين التكافل العربي على خارطة التكافل الدولية. مجلة التأمين العربي (العدد 151).

دور الفائض التأميني في زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي
- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات للفترة (2015-2020)-

- المرسوم التنفيذي المرسوم التنفيذي رقم 21-81. (23 فيفري، 2021). شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي. (14)، 10-9. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- جميلة بغداوي، و براهيم بوكرشاوي. (2022). إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان-. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 16 (01).
- ذهبية أموسي، و خديجة فروخي. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي -شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجًا-. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01 (العدد 12).
- صليحة فلاق. (2014-2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي -تجارب عربية، (أطروحة دكتوراه). 118-119. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- طاهر شبير، و محمد عثمان. (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (العدد 30).
- عبد القادر مطاي. (2018). صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها. مجلة المعيار، المجلد 09 (العدد 02).
- عبد الكريم أحمد قندوز، و أيمن محمد نمر الشنطي. (ديسمبر، 2014). استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية. مجلة الأبحاث الاقتصادية (العدد 11).
- علي عبد الحق، هبة الرحمان عياضات، و مليكة شبباني. (2020). تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر أفاق و تحديات -شركة سلامة للتأمينات نموذجًا-. مجلة الإبداع، المجلد 10 (العدد 01).
- فاطمة تواتي بن علي. (2018). دور أموال الفائض التأميني في نمو وتطور صناعة التأمين التكافلي الإسلامي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (العدد الاقتصادي 35).
- فيروز بوزورين، و فيروز جبرار. (ديسمبر، 2020). متطلبات تطوير صناعة التأمين الكافلي لدعم الصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة تجربة المملكة العربية السعودية-. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03 (العدد 02).
- كريم حرز الله. (2021). التجربة الجزائرية الخاصة بنظام التأمين التكافلي. مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9 (العدد 1).
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية - IFSB -. (2009). المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي. ماليزيا.
- محمد المدير العام لشركة سلامة للتأمينات، بن عربية. (07 أبريل، 2022). إدارة الفائض التأميني في شركة سلامة (مقابلة شخصية). (أحمد يوزينة رشيدة، المحاور)
- محمد براق. (2019). التأمين التكافلي -رصد موضوع التأمين التكافلي كما هو في الواقع الجزائري-. (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر، الجزائر: شركة الأصالة للنشر.
- محمد مخلوف، و حسين حساني. (2021). دور الفائض التأميني في دعم الطلب على منتجات التأمين التكافلي في الجزائر -التأمين على المسؤولية المدنية العشرية نموذجًا-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 01).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية - AAOIFI -. (2017). المعايير الشرعية. البحرين: مكتبة الملك فهد الوطنية.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Ameer, O, Aid, L. (2021). The effect of compensation on the insurance surplus and the profitability of takaful insurance companies -Acase study of the Islamic insurance company in Jordan, 2010-2019. *Economic Siences, Management and Commercial Siences Review*, Volume 14(Number 01).

- Direction General du Tresor; Direction des Assurances. (2019, 2020). *les rapports annuels*.
- Direction General du Tresor; Direction des assurances. (2016, 2017, 2018, 2019, 2020). *les rapport annuels*.
 - Direction general du tresor; direction des assurances. (2020). *les rapports annuels*.
 - Salama insurance company. (2016, 2017, 2018, 2019, 2020). *The management report concering the financial year*.
 - Youssif Khattab, H., El Faki, Y., & Muhammad Abdullah Hasseb, S. a.-d. (2022). The role of insurance surplus distribution in the intensity of competition among insurance companies (A case study of the Iraki insurance company from 2006 to 2020). *journal of Positive School Psychology, Volume 06*(Number 01).